الكاتب، العدد 71، آذار 1986

التنمية
مفهومها وآفاق تطورها في المناطق المحتلة

تتناول الكاتب، في هذا العدد، موضوعا اثار اهتمام اوساط مختلفة في المناطق المحتلة نظرا لاهميته من الناحيتين الفكرية والعملية، وقد تعرض موضوع "التنمية" الى تفسيرات مختلفة، حفلت بها الندوات التي عقدت من اجل بلورة مسار واضح له، سواء من خلال مبادرة الملتقى الفكرى العربي في القدس، او من خلال الندوة الاخيرة التي عقدت في جامعة بيرزيت حول" التنمية الريفية"، او من خلال ماكان يدور في اوساط العديد من المنخرطين في موءسسات ذات صفة جماهيرية، او اكاديمية .

ان "الكاتب"، تحاول في هذه الندوة المخصصة، ان تسهم بقسط متواضع من معالجة هذه القضية الحساسة، وتتوجه الى كل من يرغب في اغناء النقاش حول هذه القضية، بالكتابة اليها، بغض النظر عن اختلافه او اتفاقه مع بعض او كل ما ورد في خلاصة ما تنشره في هذا العدد .

لقد توجهت هيئة تحرير الكاتب ، الى كل من الزملاء : محرم البرغوثي – رئيس اللجنة العليا للعمل التطوعي ، ود. سمير عبدالله ،ود. سمير حزبون ، واسماعيل اذعيق (من مسؤولي اتحاد لجان الاغاثة الزراعية) ، د. خليل رشماوى ، سمير البرغوثي ، بسام الصالحي ، عصام العاروري* بالدعوة للمشاركة في ندوة خاصة حول " التنمية ، مفهومها وآفاق تطورها في المناطق المحتلة". ونحن نرحب في البداية ،وباسم هيئة التحرير بكافة المشاركين الذين لبوا الدعوة، ونأمل ان يساعدنا غنى ما سيطرح فيها من مناقشات في الاسهام بقسط معين من التصورات والاستنتاجات حول موضوع حيوى ، يشغل اوساطا مختلفة من المهتمين في المناطق المحتلة وربما خارجها ،ونحن نشكر الزميل محرم البرغوثي ، رئيس اللجنة العليا للعمل التطوعي على مساهمتة المكتوبة حول هذا الموضوع نظرا لما ورد فيها من افكار ، ساعدت على بلورة هذه الندوة الخاصة والاجابة ، على اسئلة متعددة.

ان موضوع " التنمية" في المناطق المحتلة" ليس جديدا ، وان كان طرحه يتفاوت من فترة لاخرى ، ولكنه بالاجمال ظل محصورا في نطاق عدد من الاوساط الاكاديمية ، وبعض المؤسسات المحلية او الاجنبية ذات العلاقة المباشرة "بالتنمية" ، غيرانهلم يبحث كما ينبغي في نطاق العديد من المؤسسات والاطر الجماهيرية ذات العلاقة الاكثر مباشرة باستراتيجياته .

ويمكن من خلال مراجعة عدد من المداخلات والنقاشات التي جرت سابقا حول هـذا الموضوع ، ملاحظـة مراوحتها حول قضيتين مركزيتين ، الاولى تتلخص في البحث عن الاشكال والوسائل الممكنة من اجل وقف التدمير الجارى في الاقتصاد المحلي وغيره من نواحي الحياة الاجتماعية والخدمات ، والذى لا يخفى مصدره على احد ، والثانية ، حول الامكانية الواقعية ، لتحقيق "التنمية" في المناطق المحتلة ، ووفق اى مفهوم واستراتيجية يمكننا ذلك. هذا اذا امكننا ان نفصل اصلا بين كلتا القضيتين .

ان الكثير مما كتب حول مفهوم "التنمية" كان عاما جدا ، ويساعد في اغلب الاحيان على خلط قد يحمل معه انحرافات سياسية وفكرية يجب التنبه لها . لقد اشير مثلا الى ان "التنمية ، هي تناول معين لوظيفة جوهرية ، في المجتمع " ، او قصر مفهومها على "التنمية الاقتصادية" ، سواء من خلال النظر الى المظاهر الخارجية ، لذلك في اطار المداخيل ورفع مستوى المعيشة وغيرها ، او من خلال النظر الى مضمونه الاكثر عمقا في اطار علاقات وقوى الانتاج ، الى غير ذلك من المفاهيم .

وربما ساعد على تنوع وعمومية " ما يقصد بالتنمية" ان هذه القضية حديثة نسبيا ، وقد دخلت بقوة اكبر الى الميدان الفكرى والعملي اثر الحرب العالمية الثانية ، وفي نطاق سعي البلدان المتحررة والمستقلة حديثا ، للتطور وتقليص الهوة الكبيرة بينها وبين البلدان الصناعية المتقدمة .

ان السمات المشتركة للبلدان النامية ، حيث ضعف مستوى تطور القوى المنتجة ، والتخلف بهذه الدرجة او تلك لعلاقات

الانتاج السائدة، والتمازج بين انماط انتاجية مختلفة فيها، وضعف التركيبة الاقتصادية، والتخلف في الميدانين الصناعي والزراعي، وتفشي الجهل والامية ..، وبشكل اكثر تحديدا، محاولة الامبريالية المحافظةعلى اخضاع هذه البلدان للتبعية، قد ولد في المقابل اتجاها تقدميا عبر عن نفسه في محاولة واضحة لكسر هذا الطوق من التبعية، والتوجه نحو بناء قاعدة قوية من اجل التقدم والتطور، وفق نماذج مختلفة عبرت عن نفسها حسب الظروف الخاصة والامكانيات المتاحة لتنمية القدرات الخاصة في هذه البلدان. غير انه يمكن القول ،وبالاجمال، ان استمرار هذه العملية التنموية، وثبات تطورها ،بالاضافة الى عمقها ، كان يتراوح من بلد لاخر نظرا لعوامل اخرى متعددة، على رأسها طابع وتركيب السلطة السياسية التي توجه هذا التطـــــور .

ان الواقع الذى نعيشه هنا ، يطرح اشكالية محدده لعملية " التنمية" ، وهي وجود البلد في ظرف استثنائي، الاحتلال، مما يعني غياب اطار مركزى من خلال الدولة او السلطة، لتوجيه العملية التنموية وهذا يولد تساؤلات تتمحور حول الامكانية، الواقعية لبناء تنموى معين في المناطق المحتلة يتجاوز السلطـــة، او استحالة تحقق هذا البناء تماما بسبب طبيعة الواقع السياسي. وفي الحالة الاولى، هل يقتضي ذلك وجود نموذج خاص، ذاتي، وما هو شكل هذا النموذج واستراتجيته وافاقه.

ان هذه الاسئلة وغيرها ، تقتضي منا بداية ان نحاول الاتفاق في تحديدما نعنيه بمفهوم "التنمية" ، ومن ثم الانطلاق الى معالجة المسائل الاخرى وفق هذا التحديد، ومقابل ما يمكن ان نرفضه من مفاهيم معينة" للتنمية" ماذا يمكن ان نقدم كبدائل لذلك ، اخذا بعين الاعتبار مناقشة ما ورد في مساهمة محرم البرغوثي حول الاستراتيجية البديلة التي يقترحها في نطاق الاقتصاد الطبيعي .

د . سمير عبدالله :

ان ارضية مناسبة لفهم الموضوع تتطلب تحديد نمطية التحول وما يؤثر عليها في المجتمع. ان نمطية التحول لها طابع موضوعي وتقع تحت تأثيرات مختلفة. ولذلك يجب تحديد كيف يجرى الانتقال، التحول، وما هي قوانينه الداخلية، وكيف يمكن ان نؤثر نحن على هذا التحولحتى يحقق طموحاتنا في التنمية من اجل رفع مستوى معيشة القوى الكادحة من شعبنا .

وسأحاول التفصيل اكثر، حيث لا بد من تحديد مظاهر التحول في الاقتصاد ككل، والتي يمكن تلخيصها فـــي اربعة مظاهر رئيسية

١) تحلل الاقتصاد البيتي ــ الطبيعي. وانحسار نطاقـــه .

٢) تمايز الاقتصاد السلعي الصغير.

٣) تزايد العمل المأجور بشكل متفاوت طبعا، في مختلف قطاعات الاقتصاد .

٤) تمركز العمل ورأس المال .

وتنطبق هذه النمطية على كل الدول النامية، التي تعيش ظروف الانتقال العفوى من مجتمع رأسمالي جنيني الى مجتمع متطور . ان المؤثرات على هذه النمطية في المناطق المحتلة يمكن تقسيمها الى شقين :ــ

١) مؤثرات موضوعية ناجمة عن اندماج

اقتصاد ضعيف ، ومفكك مع اقتصاد رأسمالي متطور ، هو الاقتصاد الاسرائيلي ، .

٢) مؤثرات ارادية ، ذاتية . ناجمة عن مجمل السياسات والتدابير المبرمجة والهادفة التي تنفذها سلطات الاحتلال .

وهذه المؤثرات تظهر من خلال تأثيرها على عملية التحول نفسها ، في :

اولا تسارع انحلال الاقتصاد الطبيعي . ثانيا : تشوية تمايز الاقتصاد السلعي الصغير ، حيث تجرى هنا عملية معقدة ، وتحتاج الى توقف ، فمن المفروض ان تجرى هذه العملية بتسارع حيث ينتقل قسم محدود من القطاع السلعي الصغير الى مصاف البرجوازية ويستخدمون العمل المأجور ، والقسم الاكبر ينحدر الى صفوف الطبقة العاملة ويتحول الى العمل المأجور . ان هذه العملية تجرى بتشوه هنا ، ومن وجهة نظرى ان هذه العملية احادية الجانب ، حيث ينحدر القسم الاعظم من القطاع السلعي الصغير ، ولا توجد ظروف تساعد على صعود بعضه الى مصاف اعلى ، ويلاحظ حالة حراك واسعة في هذا القطاع من نشاط اقتصادى الى آخر وهو يمر في حالة اعادة هيكله تحتاج الى دراسة معمقة . وهنا تقتصر على سبيل المثال تكيف القطاع السلعي الصغير في الزراعة لخطة سلطات الاحتلال وارتباط بعض انواع النشاط الصناعي فيه ببعقود مقاولة مع المؤسسات الاسرائيلية .

ثالثا : مسارعة زيادة حجم العمل المأجور ، حيث ان الاندماج بالسوق الاسرائيلية ، ومجموعة التدابير الاسرائيلية ، بالتفاعل مع العملية ، الموضوعية في التحول ، تجرى زيادة العمل المأجور ، ومن المفروض ان يلازم هذه العملية زيادة حجم القطاع الرأسمالي الكبير ، او تمركز رأس المال ، ولكن ما نراه عمليا ، ان نطاق تمركز الصناعات محدود وآفاق تطورها محدودة ، ويستخلص من كل ذلك انه يجرى تهميش البنية الاقتصادية للمناطق المحتلة ، اى بقاء البنية الاقتصادية للمناطق المحتلة ، مفككة ضعيفة ، محدودة وصغيرة وفي نفس الوقت زيادة حجم الباحثين عن العمل . وهذا الوضع الذى يؤدى الى فصم المواطنين عن شروط عملهم ومعيشتهم الى جانب عدم تقوية البنية الاقتصادية وتوسعها يؤدى الى ترك الايدى العاملة تواجه احتمالين اما كاحتياطي عمل رخيص للمؤسسات الاسرائيلية او الهجرة للخارج بحثا عن مصادر الرزق .

من خلال هذا التحديد يجب السؤال عن مدى تدخلنا في تسيير عملية التنمية لصالح الصمود والتقدم ورفع مستوى معيشة المواطنين ، وكلا الصمود ورفع مستوى المعيشة يغذى بعضه البعض ، اذا كان ذلك نابع من محتوى وطني ، حيث يغذى كل ذلك عملية المقاومة الجارية في المناطق المحتلة وهذا في رأيي يشكل مدخلا لعلاج القضية المطروحة .

عصام العاروري :-

من خلال مطالعات مختلفة لعلماء اقتصاد واجتماع رأسماليين يلاحظ ان الجوانب المشتركة في معالجتهم لقضية التنمية ، هو معالجتها كقضايا فنية ، تكنولوجية بالاساس ذلك مرتبط بنظرة استعمارية حيث يعتبرون ان من الممكن تصدير التنمية مثل تصدير التكنولوجيا وغيرها ، وهي نظرة ترمي الى ابقاء البلدان النامية تابعة للسوق الرأسمالي

العالمي . وحتى معالجتهم لقضية التنمية بجوانبها المختلفة تبدو معالجة مفككة ودون صلة وارتباط بمختلف فروع الاقتصاد الوطنـــي .

بعض العلماء يعتبرون ان اى زيادة كمية ولو مؤقتة في الانتاج هي تنمية ، دون الاعتبار لنوع هذه الزيادة او مدى استمراريتها ، رغم انها قد تكون مظهرا عرضيا ولا تشكل نقطة انطلاق حقيقية نحو التنمية ، وبصدد الاستشهاد مثلا بتجارب معينة في الوطن العربي ، العراق :اذ تكون اقتصاد يعتمد على القطاع العام ، ولكن الاتجاه الذى جرى فيه ، وطبيعة السلطة السياسيةفي البلد سمحت بالتراجع عن هذا الاتجاه. ان ما يهمنا الوصول اليه ، هو ان التنمية بمفهومها الشامل والحقيقي والمرتبط بمختلف فروع الاقتصاد الوطني ، ومختلف جوانب الحياة الاجتماعية لا بد وان يرتبط بطبيعة السلطة السياسية ولايمكن عزله عنها سواء في البلدان الرأسمالية او البلدان ذات التوجه الاشتراكي ، ان العامل المقرر في النهاية لاستمرار هذا الطريق او التراجع عنه هو طبيعة السلطة السياسية . وهذا يدفعنا الى استنتاج آخر ، وهو ان التنمية في ظل الاحتلال هي عملية مستحيلة ، الا اذا اردنا الحديث عن تحسين مستوى المعيشة ،ومقاومة وعرقلة مخططات الاحتلال او تعزيز صمود فئات مختلفة .هذه اهداف صحيحة ولكنها ليست " تنمية" وفي اعتقادى ان هذا هو جانب النقص الاساسي في الندوات والمعالجات السابقة ، حيث جرى الاهتمام بالجوانب الكمية والفنية ، مثل الرى بالتنقيط وغيره ، دون النظر انه لا توجد حماية سياسية لكل هذه القضايا .

ايضا انوجود السلطة السياسية هام جدا ، لان التنمية في مجتمع معين لا يمكن فصلها عن الارتباطات الدولية والعالمية للبلد المعنى ، وداخليا يجب ان ترتبط بشكل اساسي في اعطاء دور معين للقطاع العام وملكية الدولة ومواجهة علاقات الانتاج المتخلفة في المجتمع ، وعندما سنتحدث عن المناطق المحتلة بالتحديد سنلاحظ مدى العائق الذى تشكله علاقات الانتاج امام التنمية وان اى تنسيق مهما بلغت درجته بين مختلف المؤسسات لا يمكن ان يمس اسس علاقات الانتاج القائمة والمرتبطة بالسلطة السياسية .

محـرم البرغوثـــي :

ارغب في اضافة نقطةمرتبطة بالموضوع ، حيث اشار د. سمير عبدالله الى الصمود ورفع مستوى المعيشة ، وان كلاهما يغذى الاخر ، بينما تحدث الزميل عصام عن استحالة التنمية ، في المناطق المحتلة ضمن المعطيات القائمة. بمقابل رفع مستوى المعيشة على اساس وطني كما تحدث د. سمير ، هناك مفهوم آخر لرفع مستوى المعيشة وهو مرتبط بما تخطط له الادارة المدنية ، وامتداداتها الخارجية ، عبر مؤسسات وجمعيات مختلفة. ان مفهوم هؤلاء يختلف جذريا عما نفكر فيه من رفع لمستوى المعيشة بما يخدم الصمود والمواجهـــة .

ان ما نريده نحن ، هو تحديد خطة واضحة ، الى اين ينبغي ان تتوجه النشاطات ، والاطر الجماهيرية المختلفة ، حتى تستطيع ان تتعامل مع الواقع القائم حيث لا توجد دولة

مستقلة ، وطابع السلطة القائمة معـــروف .

د . خليل رشمـاوى :

الحقيقة ان من اسباب نجاح الاحتلال ، هو غياب اية كوادر للتنمية قبل الاحتلال ، اذ لم يكن هناك اى تطوير في ظل الحكم الاردني للنواحي الصناعية والزراعية والثقافية وغيرها . على العكس من ذلك كان هناك ضغط لمنع اقامة صناعات او انشاءات في الضفة الغربية وتحويلها الى الضفة الشرقية ولم تكن هناك مرتكزات اقتصادية يمكن الاعتماد عليها الامر الذى ساعد الاحتلال . نظام الاردن لم يهتم بعملية التنمية ولذلك هل يعقل ان تهتم اسرائيل بهـــا .

انا اوافق الاخوان ان اسرائيل لا يمكن لها ان تنمي اى شيء . ولذلك من المهم الوضوح عن اى تنمية تتحـدث ، في رأيي ان المهمة الان هي اعادة تخطيط التنمية . بحيث يتم اعادة دراسة اقتصاد المناطق المحتلة من جديد واقامة شركات كبيرة ومؤسسات والبدء بتشكيل نواة لذلك ، تشكل بديلا للسلطة من اجل تحسين مستوى المعيشة وهذا امر مؤقت لحين اقامة السلطة الوطنية . نحن لا نتحدث عن تنمية شاملة ولكن من اجل تحسين ظروف المعيشة نسبيا في ظل الاحتـــلال .

د . سميـر حزبـــون :

أشكر هيئة تحرير الكاتب على هذه المبادرة التي تظهر اهتمام المجلة بقضية حساســـة .

بدأت اسرائيل بعد عام ١٩٦٧ بشكل مبرمج بعملية الحاقنا ، على طريقة تقسيم العمل الدولي ، الدول التابعة للمتربول ، وبدأت مبادرات لدراسة موضوع " التنمية " ورائدة وان لم تحقق تماما النتائج المطلوبة ، مثل مبادرة الملتقى الفكرى في عقد مؤتمر التنمية من اجل الصمود ، والذى اتبعوه بعقد ندوة صيف عام ٨٤ في مجمع النقابات حول التنمية ، وندوة بيرزيت حول التنمية الريفية ، وأشعر انه من الضرورى التبادل الدائم للرأى حول الموضوع وتناوله من عدة زوايا ، حيث يمكن النظر اليه من زاوية اقتصادية واجتماعية وتربوية وغيرها ، انه موضوع غير محصور له زوايا متعددة .

اذا ما نظرنا الى تجارب او نماذج تنموية تمت في بلدان متحررة . فأننا كنا نجد ان الحديث يدور حول تنمية تبدأ بصناعات خفيفة او تحولات بسيطة في الريف على النمط الرأسمالي . في حين ان الاقتصاديين في البلدان الاشتراكية يرون ان البلدان المتحررة والنامية ، تبدأ في الصناعات الثقيلة لانها مركز اساسي للطبقة العاملة ، وهذا مهم في العملية التنمويـــة ، اذا ماكانت بحاجة للاستمرارية ، لذلك لا نتحدث عن زيادة الاستهلاك والانتاج وانما تنمية يكون لها الاستمرارية وليست آنيـــة .

أنا أخالف الرأى القائل انه لا يمكن التحدث عن التنمية في ظل الاحتلال ، لان الشرط هو زواله ، ولكن هذا لايمنع ان نخطط للعملية التنموية بشكل معين ، اتذكر انه من اولى المبادرات للحديث عن ذلك ما اشار اليه اركادى في دراساته حول اقتصاديات المناطق المحتلة ، حيث تحدث عن التنمية

وكان يشير الى ان النمط التقليدى للتنمية هو استعمار البلدان المتخلفة حيث ستتقدم من خلال الاستعمار واستشهد على ذلك بموءشرات اقتصادية مثل زيادة الانتاج وحجم الاستهلاك ،وموءشرات لا تدل فعلا على تطور في البنية الاقتصادية في المناطق المحتلة حيث تراجعت هذه البنية ولكن يجب عدم روءية التنمية ايضا وكأننا نسعى لاعادة بناء المجتمع بشكل جديد . استبدال الموءسسات والوضع القائم بشكل جديد. هذا هو القائم يجب ان ننمي في ما هو قائم ، ولذلك اذا ما اردنا ان تكون عملية التنمية واقعية فانها يجب ان تهدف الى استمرار وجود هذا الشعب على ارضه، واذا كان هذا هو الهدف فانه بحاجة الى مرتكزات،في البلدان المتحررة تعتمد مرتكزات التنمية على عناصر الانتاج ، وفي ظروفنا فان عناصر الانتاج هي الارض، المياه ، الانسان. هذه المرتكزات هي ما اعتبرناها هامة لعملية التنميـة لدينـــا .

اذا اردنا ان نتحدث عن العوائق امام عملية التنمية فان ذلك سيحتاج الى ندوات. صحيح ان سياسة التمييز الاقليمي التي مارستها السلطات الاردنية ومن ثم سلطات الاحتلال تشكل عوائق . ولكن هناك عوائق محلية امام التنمية لا نتحكم فيها مثل عدم التحكم في الموارد الطبيعية. كذلك هناك عوامل خارجية تعيق عملية التنمية، القوانين الاسرائيلية ، الوضع الاقتصادى بمجمله .. وغيرهـــا .

ولذلك اوءكد انه يجب ان نتفق على تحديد مفهوم التنمية بانه استمرار وجود هذا الشعب . وفي هذه الحالة ممكن ان نواجه العملية الاقتصادية الاسرائيلية والقائمة على ايديولوجية ارض بلا شعب ، وعلينا ان نطرح ايديولوجية مقابلة لذلـــك .

سميـــر البرغوثـــي :

قبل ان نتحدث عن التنمية في الارض المحتلة يجب ان نتفق على مفهوم التنمية الشامل. ان التنمية بطبيعة الحال هي تطوير في قوى الانتاج والدفع من اجل وجود علاقات انتاج جديدة اكثر تطورا . يدخل ضمن ذلك

الجانب الكمي والنوعي في عملية التنمية. الكمي يمكن قراءته من خلال موءشرات اقتصادية ، رفع المداخيل، رفع الانتاج، ونوعيا من خلال علاقات الانتاج .

هناك مفهومين للتنمية الاقتصادية مفهوم برجوازى يقصر التنمية بمعايير كمية وموءشرات اقتصادية فحسب ويستشهد في ارتفاع مداخيل بعض البلدان النامية وارتفاع عائداتها بالاخص البلدان الغنية بالمواد الخام كدليل على وجود تنمية اقتصادية. المفهوم الاخر مفهوم الطبقة العاملة، الذى يشترط بناء قاعدة مادية انتاجية حيث يتوفر للبلدان النامية موقع افضل في التقسيم العالمي للعمل وقوة اقتصادية للانسلاخ عن علاقات الانتاج الرأسمالية العالمية .

المفهوم البرجوازى اثبت فشله ، اذا القينا نظرة على البلدان النامية التي سارت في طريق التطور الرأسمالي نلاحظ تفاقم ازماتها وديونها نتيجة انخراطها احادى الجانب في التجارة الخارجية والتقسيم الدولي للعمل. وازدياد اعتمادها على البلدان الرأسمالية

الصناعية المتطورة. ان المفهوم العلمي للتنمية الشاملة يهدف لاقامة علاقات انتاج داخلية تكفل الابتعاد عن التقسيم الرأسمالي العالمي للعمل . ولذلك لا يمكن الحديث عن تنمية بمفهومها العلمي الشامل خارج اطار التوجه الوطني الديموقراطي والسلطة السياسية لهذا التوجه. وعليه لا يمكن الحديث في العديد من البلدان النامية عن تنمية حقيقية. فما بالنا ونحن نتحدث عن تنمية في ظل الاحتلال ، لا يوجد لدينا علاقات انتاج تسمح بالانفصال عن السوق الرأسمالي العالمية ولا يمكن ايجادها ضمن الواقع القائم والدعوة لايجادها مجرد طوباوية .

ما الذى نقصده بتنمية في المناطق المحتلة، تحدث الزميل سمير عبدالله عن المسار الاقتصادى في المناطق المحتلة ـ مزيد من الاندماج والالحاق ـ وهذا الامر له بعد سياسي واقتصادى خطير . ولذلك يجب البحث كيف يمكن ايقاف هذا التسارع في الاندماج. ان ايقاف هذه العملية غير واقعي ولكن يجب دراسة كيف يجب الحد من ذلك وهذا يرتبط ايضا ببعد آخر سياسي وهو كيف يمكن ابقاء اكبر عدد ممكن من السكان في المناطق المحتلة وهذا يتطلب توفير متطلبات اقتصادية لهم ، واقترح ان يركز على هذين البعدين . ولكن اصر على عدم تسميتهما تنميـــــة .

عصـام العـاروري :

اذا اردنا تلخيص ما اتفقنا عليه فان مقاومة الدمج اوالهجرة ليست تنمية وانما يجب ان نسميها شيئا آخر وليس تنمية الا اذا اردنا ان نفصل نموذج خاص ذاتي للتنمية. فقط ان بلداننا مستقلة بدون تخطيط شامل وطني لم تحقق التنمية رغم ادعائها ذلك في الاردن مثلا يكذبون على انفسهم ويقولون ان هناك خطط تنمية وصحيح ان هناك ازدهارا في بعض فروع الاقتصاد الوطني وفي الاساس قطاع الخدمات ولكن هذا شيء خارجي منفوخ كانتفاخ الجسم المريض الذى يعتقد انه عضلات ولكن الحقيقة ان ذلك مجرد وهم، وهو مرهون بدعم البترودولار ومستمد من الاوضاع السياسية القائمة في المنطقة .

فاذا كان ذلك حال بلدان " مستقلة" فما هو الحال بالنسبة للمناطق المحتلة، حيث ان سقف التطور فيها محدود بشروط الواقع السياسي. مثلا هناك اكثر من (١١٠٠) قانون عسكرى تتناول جوانب الحياة المختلفة، الارض، المياه، التعليم .. كل شيء . ان مقاومة ذلك ، اذا ما كنا نتحدث عنها فهذا ليس تنمية، انه شيء آخر، كذلك الامر في كيفية مقاومة الدمج الاقتصادى. ان كل هذا يشبه عملية شطرنج مفروضة علينا، حيث يتحدد دورنا فيها في اعاقة او تطويل فترة خسارة اللعبة. مثلا لنتناول مشكلة المياه، وحيث يساهم حلها في حل عدد كبير من مشاكل القطاع الزراعي كما اشارت الدراسات التي قدمت في ندوات التنمية، نلاحظ ان هذه الازمة موجودة حتى في اسرائيل، وهي تحاول حلها من خلال تقليص حصة المناطق المحتلة من المياه، انهم يملكون السلطة والاجهزة لحل هذه المشكلة، وحلهم لها يعني تفاقمها بالنسبة لنا، هذا بالاضافة الى وجود قوانين تمنع حفر آبار جديدة، وحتى المصادر القائمة يمكن الاستيلاء عليها كما حصل في

منطقة العوجا ، بالنسبة للنبع الرئيسي لمياه العوجا ، اننا ببساطة لا نملك اية سلطة لحماية الاغوار . وبالتالي اقترح ان نحاول بحث الجوانب الاساسية للسياسة الرسمية المتبعة ، في المناطق المحتلة. وكيف يمكن عرقلة هذه السياسة .

محرم البرغوثـــي :

انا موافق على ما طرحه سمير البرغوثي وعصام العاروري واناقض جزئيا ما طرحه د. سمير عبدالله، يستحيل في اى تجربة . وكما يؤكد رواد التنمية ان يتم الفصل بين السلطة السياسية والتنمية وحيث يعتبر الجهاز السياسي والسلطة الوطنية شرطا اساسيا للتنمية. ولذلك فان الجوانب المختلفة محدودة بقوانين عسكرية. فضلا عن غياب السلطة ولذلك انا طرحت منذ البداية ان الحديث عن التنمية يذهب الى معنى اشمل انها لم تعد في مفهومها العام تنمية . البرجوازية الكبيرة عندما تطرح مصنع الاسمنت او البنك كمتطلبات للتنمية فانها تعتمد على ان السلطة معها . ولذلك يجب الفصل بين مفهومين للتنمية المفهوم البرجوازى والعلمي للتنمية .

بسام الصالحـــي :-

معظم المداخلات ركزت على الجانب الاقتصادى لمفهوم التنمية. ورغم ان هذا الجانب هام جدا في اى عملية تنموية الا ان هذه العملية تعالج جوانب اكثر شمولية ، من ذلك. هل بمقدورنا الحديث عن تنمية اقتصادية (وفقـــا لاءى من المفاهيم المطروحة) بمعزل عن طابع العلاقات الاجتماعية وما هو قائم فيها من تمايزات طبقية. وهل صراعنا من اجل التنمية، ينحصر في مواجهة السلطة الاسرائيليـة وحدهـــا ؟؟ .

اعتقد ان هذا تصور مجزوء ، والحقيقة ان الواقع يشهد شيئا آخر الى جانبه، وسأتناول مثلا واضحا في الاغوار، حيث لا يصطدم المزارعون هناك ، والحريصون بالتأكيد على الصمود والثبات في الارض فقط مع اجراءات السلطة، وانما ايضا مع اصحاب الاراضي، والسماسرة وغيرهم من المستغلين الذيـن يعرضونهم لالوان متباينة من الاستغلال . هناك مثل آخر ، يظهر في القطاع الطبي. فالى جانب الدور الحيوى والهام جدا، الذى يؤديه اتحاد لجان الاغاثة الطبية في الضفة والقطاع، والذى يناهض بمحتواه العام السياسة الرسمية المتبعة في الحقل الصحي ، فانه يتعرض لخصومات كثيرة من قبل عدد من الاطباء الكبار الذين يحتكرون الوسط الصحي ، لانه يناهض ايضا ذهنية وسلوك هؤلاء ، ويقدم نموذجا آخر لا يرضيهم ويحد من دورهم . ولذلك من غير الصحيح – في رأيي – قصر مفهوم التنمية على المحتوى الاقتصادى وحده دون رؤية الجوانب الاخرى الاجتماعية المؤثرة على هذه العملية، كما انه من غير الصحيح كذلك عدم تنويع اتجاهاته نحو جوانب اخرى كالصحة، والتعليم والتربية..الخ

ثانيا : لا ينبغي الحديث عن التنمية في المناطق المحتلة فقط بمدى ارتباطه بأى من التحديدين الكبيرين اللذين جرى حصرهما . فأما تنمية شاملة في علاقات الانتاج والقوى المنتجـة الامر الذى لا يجرى بدون سلطة سياسية موجهة له، (وهذا الامر لا ينسجم مع الواقع الذى

نعيشه،) او التمسك بتحديد آخر ذو منطلقات برجوازية، والذى يعتقد ان اى تحسين هو تنمية. من المهم ان ننطلق في البحث عن مقومات لا تساعدنا اليوم فقط ، وانما ذات امتداد بعيد المدى في نطاق طموحنا للدولة المستقلة. ولذلك اؤكد ان السؤال لا ينبغي ان يكون اما تنمية كاملة تحت الاحتلال ودفعه واحدة. اولاشيء ،كماانهكذلكلاينحصربالصمود وعلينا ان نحدد ما نقصده بالصمود ، حيث انه يحتمل عددا كبيرا من التساؤلات التفصيلية ايضا، فضلا عن عدم كفايتة كاستراتيجية .

سمير عبدالله :

تأكيدا لكلام الزميل بسام ، يجب ان ننظر للتنمية من منظار شمولي وواقعي وليس فقط ضمن التعريف الكلاسيكي : ان التنمية هي عملية تحسين سيطرة الانسان على شروط حياته الطبيعية والاجتماعية في نطاق صراعه مع الطبيعة وتدخل ضمنها تنظيم الاسس الاجتماعية التي تساعد في تحسين هذه السيطرة. وضمن هذا يمكن ان ندخل الى المسألة من جوانب جزئية وليست شاملة لاننا لسنا دولة مستقلة ولا هيئة تخطيط ولا قيادة سياسية. اعتقد ان فهم التنمية على انها تطور قوى الانتاج وعلاقات الانتاج. والافتراض بانه لا تنمية الا بعد تحقيق سلطة الطبقة العاملة يحمل شيئا من المبالغة. كل فئات المجتمع لها مصلحة في التنمية ولكنهاتنظر لها بمنظار مصالحها الخاصة. هناك بعض اشكال التنمية الديموقراطية تتوزع فائدتها على كل فئات المجتمع ولكن بنسب مختلفة.

ان التطوير في بعض الجوانب يؤدى الى تطويرفي جوانب اخرى كما ان هناك ارتباط بين التطوير الكمي والتطوير النوعي ويحفز التطوير في احدهماالتطوير في الاخر .

لذلك ارى من الضرورى اعادة التأكيد على النظر للتنمية من منظار واقعي ضمن ظروفنا ورؤية الجانب الذى يتوفر فيه مجال للتطوير. فهذاسيسهم في مراكمة العوامل من اجل تنمية اكبر وأوسع في المستقبل مع الاخذ بعين الاعتبار ان بعض اشكال النمو يمكن ان يشوه ويضع عقبات امام التنمية لنلاحظ في المناطق المحتلةانميجرى اقامة بنية ارتكازية لا ننتفع منها بشيء . فالشوارع والاوتوستراداتبين المستوطنات هي لتقطيع اوصال المناطق المحتلة وهي ان اخذت بمعزل عن الظروف تعتبر مظهرامن مظاهر التحديث والحضارة. ولكنها عمليا وفي الواقع مكرسة من اجل ضرب اقتصاديات المناطق المحتلة واعاقة تحررها. ان هذا يتطلب التدقيق في هوية كل مشروع من خلال فحص اهدافه .

ووفق هذا التصور للتنمية اعتقد اننا سنكون ظالمين اذا وجهنا اتهامات للمهتمين بموضوع التنمية واعتبارهم يهدفون لحرف الرأى العام عن القضية الجوهرية. مع العلم انه يوجد منهم من يهدف لذلك. اخيرا ارغب في تلخيص مفهوم التنمية تحت عنوان" الصراع على الجبهة الاقتصادية بالنسبة للانسان الفلسطيني" وبذلك يكون واضحا الهدف و يبقى التفكير بالوسائل وهذه عملية ممكنة وضرورية .

خليـــل رشمـــــاوى :

اذاً التنمية هي مجموع الاجراءات الموجهة الى :

١) تعزيز صمود المواطنين في الاراضي المحتلة وهذا يتطلب زيادة فرص العمل امامهم داخل المناطق .

٢) تحسين ظروف المعيشة والتي يشارك فيها كل الاطر الجماهيرية والاجتماعية التي تساعد الانسان على الصمود .

٣) ايجاد قاعدة اقتصادية مستقلة تستطيع استيعاب ايدى عاملة ومنافسة الصناعات الاسرائيلية وتكون نواه لدولة فلسطينيةمستقلة لاحقـــا .

٤) تقليل الربط الاقتصادى بين المناطق المحتلة والاقتصاد الاسرائيلي .

اعتقد ان كل هذه الاجراءات تساعدنا على الصمود ضمن استراتيجية اقامة الدولة المستقلـة في المستقبـــل .

محـــرم البرغوثـــي :

بالنسبة للجزء الاول حول مفهوم التنمية فذلك لا يرتبط فقط بقناعتنا ، حيث ان هناك محاولات مستمرة لوضع مفهوم مختلف وخطر لذلك . والاستنتاج الذى توصلنا اليه هو فهم خاص يجب التركيز عليه بالتنمية للمناطق المحتلة. ان ما قاله الزميل بسام هو ما قلته ربما لم اجد التعبير الملائم لذلك. وهو ايجاد قناة بين المؤسسات الجماهيرية وناتج هذه الندوة. فمثلا لو نظرنا الى جوانب اخرى في عملية التنمية ، التعليم ، الصحة ، الثقافة ... الخ. نجد ان المناطق المحتلة تقاسم بقية البلدان النامية ولكن بوضع خاص وهو الاحتلال. فمعظم السكان هنا مزارعون ولو استعرضنا مابعد ٦٧ لوجدنا ان اولى ضربات الاحتلال ضدالمزارعين. كل سنة هناك ضربات اقتصادية الى جانب هذايمكن رؤية الوضع في المجال التعليمي ، حضانات الاطفال ، تخريب المناهج. لذلك ارى ان النشاطات الاجتماعية ومخيمات الاطفال والمخيمات التطوعية هي جانب مهم من جوانب عملية التنمية ، هي تنمية روحية وطنية لهذا الجيل في المناطق ذات بعد سياسي. ان فصل الهدف السياسي عن العملية التنموية غير صحيح وهذه نقطة مفقودة في معظم الدراسات

بســـام الصالحـــي :

اذا سمحتم لي بتلخيص جانب مبدأى اتفقنا عليه في النقاش فهو اننا لا نتحدث عن التنمية بمفهوم تدمير هيكل اقتصادى وتركيب هيكل جديد يسمح بتطور لقوى الانتاج وبناء علاقات انتاج جديدة. اننا لا نتحدث تحديدا عن هذا الامر في المناطق المحتلة ، وانما نتحدث عن شيء آخر علينا تحديد ملامحه بغض النظر عن التسمية بحد ذاتها .

عصـــام العـــاروري .

اضيف الى ذلك انه من المهم ان لا نقع في مطبات الخطأ الشائع في المناطق المحتلة ،بحسن اوسوء نيةوهو ان كل تحسين يسمى تنميه ليس كل انجاز لموءسسة يسمى تنمية وان كان هناك انجازات جزئية ومتفرقة ولو وجد تنسيق بين الموءسسات في التنمية لا يمكن الاستعاضة عن جهاز الدولة

والتخطيط المركزي. نأخذ الجامعات كمثل، ان وجودها جيد ويساعد في تطوير المناطق المحتلة، فلو سألنا كم من هذه الجامعات تلائم مناهجها الاحتياجات اللازمة في المناطق المحتلة . حتى فترة قريبة كان التضخم في جامعاتنا قائم على سوق العرض والطلب في دول الخليج. ونتيجة لهذا نعاني الان من فائض في بعض الفروع. هذه جوانب ادت الى تشويه في بنية المناطق المحتلة اسهمت به الى حد ما بعض المؤسسات الوطنية القائمـــة .

بســـام الصالحـــــي :

اني ارغب في الاختلاف مع القول ان التنمية هي فقط صمود ومقاومة التدمير الجارى بعموميتهما. ما هو مفهوم الصمود لدى الفئات الاجتماعية في اسفل السلم الاجتماعي او الاخرى في اعلاه، اذكر انه كان هناك صراع حاد يدور حول اموال اللجنة المشتركة وطريقة صرفها تحت شعار دعم الصمود الوطني. لا شك ان هذه الاموال خلقت بعض المؤسسات وربما ادت لنوع من التطور في بعض المواقع ولكن اى فئات استفادت من هذه الاموال وما هو نوع الصمود الذى خلقته؟ وهذا يجعلنا نتشكك مع محرم حول عمومية شعار تحسين شروط الحياة والتمييز بين المؤسسات ذات الاهتمام بقضايا التنمية، لكن لا بد بنفس الوقت ان نرى وجود مؤسسات اخرى لديها طرح آخر حول الصمود ومقاومة الاحتلال من خلال دعم فئات اجتماعية اخرى وبطرق مغايـــرة .

لذلك يجب ان يدخل في تعريف لمفهوم التنمية البعد الاجتماعي القائم وتحديد التوجهات الوطنية والطبقية التي تحكمه وروءية ان ذلك لا يجرى دون صراع، وهـذا هـام جـــدا . ودعونـــا

نتساءل مثلا : عندما تقدم اموال لدعم مشاريع معينة من الذى تخدمه هذه الاموال. انا لا اتفق مع القول ان اى تحسين وتطوير يصب بالضرورة في تطوير مجابهة الاحتلال. لو كان كذلك فعلا لحققنا اشياء اكثر مما تحقق فعلا في السنوات الاخيرة. هناك نوع من التطور يريده الاحتلال ولا يعارضه. لقد جرت بعد الاحتلال على سبيل المثال محاولة اقامة مشاريع مشتركة بين الاحتلال وجزء من البرجوازية الفلسطينية لعدة سنوات ثم عدل الاسرائيليون عنه. الان يحاولون من جديد افساح المجال امام جزء من هذه الشرائح، من اجل تطوير وتغيير شكلي. ولكن بالمفهوم الاجتماعي الكفاحي الوطني ليس له محتوى تنموى وكوننا لم نشترط في تلخيصنا السابق ذلك التحديد النظرى الذى طرحه بعض زملائنا فيما يتعلق بعلاقات الانتاج، الا ان ذلك لا يعني انه يجب تغييب النظرة الاجتماعية اثناء تحديد العملية التنموية، ان هذا الامر هام وضرورى جدا .

محرم البرغوثـــي .

ارغب في اضافة عدة تاكيدات على ما قيل واخذا بعين الاعتبار ما قلته وقاله د. سمير عبدالله. حول رفع مستوى المعيشة على اساس وطني اشير لدور ما يسمى باموال الصمود.

في الواقع العملي هذه الاموال سلخت شريحة اجتماعية عن النضال الوطني ولعبت دورا تخريبيا تقريبا. واستفادة من تجربة اللجنة المشتركة اخذت المجموعة الامريكية تحت شعار تحسين شروط الحياة العمل لسلخ المزيد من الشرائح الاجتماعية عن النضال الوطني ولذلك فان رفع مستوى المعيشة على اساس وطني هو امر اساسي لدعم اى مشروع .

سميـــر البرغوثـــي

اعتقد اننا توصلنا الى نقطة اتجه اليها النقاش وهي ان التنمية ليس بناء علاقات انتاج جديدة او تغير بنظام الملكية الموجود في المناطق المحتلة . او الغاء التقسيم الطبقي الموجود. ولكن بما هو موجود وبمستوى قوى الانتاج الموجودة كيف يمكن تعزيز مقومات الصمود الاقتصادى وبالتالي مقومات التطور والتنمية الاجتماعية . اود التأكيد على نقطة هامة ان الجانب الاقتصادى والاجتماعي للتنمية لا يمكن لهما الانفصال عن بعضهما البعض. وما دمنا في الحديث عن اللجنة المشتركة. لدينا تجربة للمظاهر الخطيرة في الاقتصاد التي يحدثها هذا الفصل فسياسة اللجنة المشتركة في توزيع الاموال تجاهلت ضرورة دعم القاعدة الانتاجية في الارض المحتلة. وهذا نموذج من نماذج الفهم البرجوازى لعملية التنمية، وتتحدث الارقام ان اللجنة المشتركة صرفت في الارض المحتلة من عام ٧٩ – ٨٥ مبلغ ٤٧٢ ر١٤٦ مليون دينا رعلى القطاعات المختلفة منها ٥ر٢٣٪ للتربية والتعليم و ٢ر١٦ ٪ للاسكان ، ٧ر١٥٪ للمجالس البلدية ٤ر٨٪ للتنمية الاجتماعية و٢ر٤٪ لصندوق الرعاية الوطنية ٧ر٤٪ للكهرباء ٣ر٩٪ للزراعة ٧ر٥٪ للصناعة. نلاحظ انه جرى التركيز على الخدمات الاجتماعية وأهمل الجانب الاخر، تعزيز البناء الاقتصادى او دعم القاعدة الانتاجية في الارض المحتلة حيث افرد للزراعة ٣ر٩٪ فقط اى بمعدل سنوى ٢٧٠ ر٢ مليون دينار رغم ان ٤٦٪ من السكان يعتمدون في معيشتهم على القطاع الزراعي وتحتل الزراعة ٣٧ ٪ من الناتج القومي الاجمالي في الضفة . اما الصناعة فقد خصص لها ٣٩١ ر١ مليون دينا ربمعدل سنوى. ان هذا التمييز يمكن تلمسه في تحقيق بعض التقدم في بعض الجوانب الاجتماعية مثل انتشار التأمين الصحي لدى الكثير من المؤسسات ونمو عدد الطلبة والعاملين في الجامعات المحلية ...الخ. بمقابل ذلك ورغم هذه النفقات لم يتم تعزيز القاعدة الانتاجية وايجاد فرص عمل . وتشير الاحصائيات ان عدد العاملين داخل الضفة والقطاع لم يرتفع فقد بلـغ ٦٠٠ ر١٤٠ عام ١٩٨٠ ١٠٠ ر١٤٠ عام ٨١ و ٦٠٠ ر١٤٣ عام ٨٢ وفي ٨٣، ٨٤ اخذ يرتفع وذلك ليس بسبب سياسة دعم الصمود وانما بسبب استفحال الازمة الاقتصادية داخل اسرائيل ، ان هذا المفهوم البرجوازى للتنمية المقصود على الجانب الخدماتي قد ساهم في رفع المداخيل نسبيا ومستوى المعيشة ولكنه لم يؤد الى تكوين استثمار وبالتالي تعزيز القاعدة الانتاجية وانما زاد الانفاق الاستهلاكي الشخصي والاعتماد على استهلاك المنتوجات الاسرائيلية وتسارع الاعتماد على الاقتصاد الاسرائيلى .

على ضوء ذلك اعود لتحديد النقطة المهمة كيف يمكن ابطاء تسارع اعتمادنا واندماجنا بالاقتصاد الاسرائيلي ، نحن لا نستطيع منافسة الاقتصاد الاسرائيلي فالضفة الغربية وقطاع غزة تحوز على ١٠ ٪ فقط من

الناتج القومي الاجمالي للمنطقة المسماه فلسطين (الضفة الغربية ، قطاع غزة، اسرائيل) وليس هناك في المستقبل القريب اى مؤشر على ذلك هذا هو الواقع وليس من الممكن بسهولة وبسرعة ان نتخلص من الاندماج الاقتصادى ولكن على الاقل يجب ان نبحث كيف نعمل لتوجيه قوى الانتاج الموجودة ضمن علاقات الانتاج الحالية لنباطيء في عملية الاندماج والتقليل منها .
وهذه في نقاط محددة :

١) كيف يمكن زيادة فرص العمل للايدى العاملةفي المناطق المحتلة .

٢) كيف يمكن التقليل من استهلاك المنتوجات الاسرائيلية .

وهذا لايمكن ان يتم فقط من خلال شعار بدعوة الناس لمقاطعة المنتوجات الاسرائيليةمن المفروض ان نعطي بديلا ماديا وليس بديلا، معنويا. اذ بتراجع البعد الوطني عند المستهلك اذا كان المنتوج الاسرائيلي اجود وأرخص .

عصام العاروى .

لقد رأينا المنحى الاساسي الذى حدث في المناطق المحتلة نتيجة سياسة اللجنة المشتركة وبعض المؤسسات الاجنبية حيث ازداد وزن الفئات الطفيلية التي لا تشارك في العملية الانتاجية. وهذا خطر اساسي اذ يسهل للاحتلال مخططاته. بل يعود بالفائدة مع ازدياد الطلب على المنتوجات الاسرائيلية، قبل فترة وجيزة قرأت في الصحف الاسرائيلية مقالات تتحدث عن ارباح اسرائيل نتيجة الاحتلال. والتنبيه من مخاطر اغلاق الجسور. لان هذا الوضع ببساطة يمول تكاليف جنود الاحتلال في المناطق المحتلة ويوفر لهم رواتبهم . لقداصبحت المناطق المحتلة مشروع اقتصادى مربح للاحتلال . وعليه فمن الضروري ان تأخذ الجهود منحى عكسيا .

خليل رشماوى :

أى بمعنى آخر بدلا من ان تجمع اسرائيل ملايين الشواقل على شكل ضرائب وفوائد وعبور جسور وغيرها من انواع الدخل عليها ان تشعر انها تدفع شهريا ملايين في المناطق المحتلة . وبالتالي قلب المعادلة الاقتصادية السائدة حاليا وهذا لن يتم الا بايجاد البديل.

بسام الصالحي :

انا اختلف مع هذا المدخل. بالطبع من الممكن القول انه اذا تم بناء اقتصاد قوى ومتين فسيتم حل جزء كبير من المشكلة لاننا سنستطيع المنافسة ونحقق لاحقا مستوى دخل افضل. نظريا هذا صحيح ولكن في الواقع الموضوعي من الذى يريد عمل هذا ، وهل بمقدورنا ان نعمل ذلك ولو بأحسن برامج نظرية مقترحة : بعد الاحتلال مباشرة جرى الحديث عن ضرورة تلافي ما يحدث الان والتخوف من الحاق اقتصاد المناطق المحتلة باسرائيل وربما بذلت جهود حسب تصورات نظرية مختلفة لمنع تلك النتيجة كما نراهاالان في تصورى نحن نبحث عن مفهوم للتنمية مختلف ، ليس بهذا التخطيط ممكن ان تحل المشكلة ولا رؤوس الاموال وأصحابها لانهم ليسوا معنيين في التنمية الحقيقية القائمة على التصدى للاحتلال . هم معنيون في تنمية على نمطهم وقدجربوها .وقد كانوا طوال الوقت يحاولون اقامة مشاريع ولم يتورعوا عن بيع

الكثير من المصالح الوطنية لتحقيق مصالحهم الاقتصادية. كانوا مستعدين لاى مشروع تعرضه اسرائيل ويحقق لهم ارباحا واستعدوا كما نرى ان يعملوا سماسرة لتسويق البضائع الاسرائيلية في البلدان العربية وبعضهم اقام مصانع تحت شروط تصدير صناعتهم للخارج وهم انفسهم يحاولون العمل مع الادارة المدنية في نفس الاتجاه وتحت شروط مشابهة. هذه هي الفئة التي تملك مقومات اقتصادية اكثر من غيرها . في مواجهة الاحتلال على الجبهة الاقتصادية هل هناك شريحة اخرى من البرجوازية الوطنية تريد بناء اقتصاد واحداث تطورات مغايرة اى مستعدة وطنيا وطبقيا للانسجام مع ما نراه نحن في مواجهة الاحتلال . وبالتالي التعويل عليها في بناء اقتصاد متماسك قادر على المجابهة. في رأيي حتى لوكانت هذه الشريحة موجودة فلايجب التعويل كثيرا عليها بسبب مؤشرات عديدة في طبيعتها وارتباطاتها وتطورها . ومقابل ذلك على من يجب التعويل ؟ في اعتقادى انه يجب البدء من اسفل السلم . من القوى الاجتماعية التي تتحمل العبء الاكبر في مجابهة الاحتلال وعبر هذه الفئات الواسعة يجب ان يجرى البحث كيف يمكن تطوير بعض المشاريع والنشاطات المختلفة الصغيرة والكبيرة بروح تعاونية . اذا اردنا القول اننا نستطيع اقتصاديا حل هذه المشكلة على مدى سنوات قليلة فهذا خاطىء او من خلال الاعتماد على البرجوازية فهذا ايضا خاطيء . ولكن من خلال عمل طويل النفس مع الفئات الشعبية الواسعة واقناعها بضرورة هذا التوجه مع خلق النماذج المقنعة لذلك. من الممكن ان يشكل هذا ، وعلى مدار سنوات طويلة ارضية لمرحلة اعلى من المقاومة لذلك فان البحث عن وسائل مناسبة من اجل خلق اشكال مختلفة من التنظيم والمحافظة على الارتباط القومي الفلسطيني بما يمنع المزيد من التدمير والهجرة اهم من مسألة مقاومة التغلغل الاقتصادى الاسرائيلي في اطار مخططات عامة من الضرورى العمل على توفير المقومات المادية البسيطة جدا من اجل حل المشاكل الحياتية المباشرة للقطاع الواسع من الناس واقامة مشاريع مقنعة تقوم بها هذه الفئات اذا ماقتنعت بها . وتحديدا في الريف. وأؤكد ان اصحاب رؤوس الاموال في المناطق المحتلة لا يشكلون العنوان الصحيح للعمل التنموى في المناطق المحتلة. وانما تشكله القوى الاكثر فقرا وصاحبة المصلحة الحقيقية فيه .

والان لنكمل موضوعنا المحدد ونتناول بشيء من التفصيل طبيعة الاستراتيجية التنموية التي ينبغي اعتمادها انسجاما مع تصوراتنا لهذا المفهوم . لقد طرح محرم كما تحدثنا في البداية تصور العودة للاقتصاد الطبيعي كمدخل لبناء جمعيات تعاونية تساهم في حل جزء اساسي من مشكلة التنمية. بالاضافة لذلك اذكر ببعض اوراق العمل المقدمة لندوة بيرزيت حيث وردت مداخل مختلفة لعلها تساعدنا في المناقشة مثل مقال المهندس ابراهيم الدقاق الذى تحدث عن ضرورة وضع نموذج تنموى للارض المحتلة ولكنه لم يحدد شكل هذا النموذج ، غير انه حذر من التبعية للمؤسسات الاجنبية صاحبة التمويل في الارض المحتلة. كذلك كان هناك طرح باهمية بناء جمعيات تعاونية انتاجية وتسويقية تتجاوز السوق

الاسرائيلي كاستراتيجية للتنمية بالاضافة لبعض الطروحات النظرية حول ضرورة الاستفادة من بعض تجارب البلدان المستقلة كالهند وغيرهـــا .

عصـــام العـــاروري :-

قبل حديثي اود التأكيد على المدخل الهام الذى طرحه بسام . وهو لمصلحة من من الضرورى ان تكون التوجهات والنشاطات . واضيف انه وفق ظروف الارض المحتلة وخصوصياتها فان من الصعب وجود توجهات عامة او تعميمات مطلقة . فالامر يتطلب التعامل مع قضايا عينية تؤثر فيها عوامل موسمية وجغرافية برغم وجود القواسم المشتركة فلنأخذ مثلا السوق، ان اسواق المناطق المحتلة مجزأة ، ويعاني منها المزارعون كثيرا ، فلا يمكن مثلا شراء بطاطا من انتاج غزة في الضفة الغربية الا بعد مرورها بتصريح عبر السوق الاسرائيلي ،كذلك تحتاج منتوجات الغور الى تصريح من اجل تسويقها في الضفة، اى بشكل عام فان وحدة السوق غير متينة، مما يقودنا لبحث طبيعة ارتباط القطاعات الانتاجية في السوق الاسرائيلـــي .

اسماعيـــل ادعيـــق :

اضافة الى حديث عصام ،فان الاجراءات الاسرائيلية لم تقف عند هذا الحد . فبعد احتجاج مجلس المستوطنات من منافسة المنتجين المحليين تم اتخاذ عدد من الاجراءات لحماية المنتوجات الاسرائيلية في الاغوار . ومنها عدم السماح باخراج اى كمية من خضار الاغوار من سوق اريحا الا بتوجيه من دائرة الزراعة بالكمية والصنف . كما تم تحديد ايام لكل منطقة، يسمح لها فيها بشراء الخضار ، فبيت لحم مثلا ، تشترى فقط في يومين محددين بالاسبوع ، واذا ضبطت معهم خضروات في ايام اخرى فانها تصادر . ولذلك فان بعض الخضروات في بعض الاسواق تعبأ في سيارات اسرائيلية ويعاد تصديرها .

محـــرم البرغوثـــي :

كما يمكن ان نلاحظ ان من بين اول ١٠٠ امرعسكرى في بداية الاحتلال كانت هناك اوامر تنص على منع تسويق البضاعة من المناطق المحتلة الى اسرائيل وهذا يعكس اهتمام السلطات منذ بداية الاحتلال في مضايقة المنتوج الزراعي المحلـي .

اعود لموضوع التنمية والذى نتفق على محتواه وهو اشراك اوسع الجماهير الشعبية التي لها مصلحة في توجه التنمية ومقاومة الاحتلال . ولهذا ارى من الصحيح ان نبتدئ بالزراعة في الاساس ، لان الفلاحين الفلسطينيين يشكلون نسبة عالية من سكان المناطـق المحتلـة . وعنـد النظـر للاستراتيجيات الموضوعة للتنمية الريفية . لا يمكن الاعتماد على تلك التي تنقل تجارب اخرى نظرا لخصوصيات المناطق ووجود الاحتلال . انني احبذ الاقتراب من الواقع العيني والمشاكل الحسية . كنقص زراعة الحبوب ، نقص الدواب اللازمة للحراثة في الارياف . وتشير الزراعة في الاغوار ان هناك جانبا آخر من المسألة فبعض الاحصائيات تشير الى ان ٦٣٪ من صادرات اسرائيل من التفاح

تذهب للمناطق المحتلة بينما ان معظم عيون المياه في القرى التي كانت تنمو حولها شجار التفاح كانت تساهم بالاستهلاك المحلي بقسط وافر .

اما الان فهذا المحصول انقرض. بالمقابل فان ٧٢٠ الف دونم مزروعة بالزيتون وهذا الرقم يتزايد باستمرار كل عام . وهذا عائد لعدم الاهتمام الرسمي الحكومي سواء من الاردن سابقا او اسرائيل حاليا بالاضافة لتدني وعي الفلاح وأرى انه في هذا الوقت اصبح من الممكن بوجود جمعيات ونقابات وكوادر متخصصة متطوعة في لجنة الاغاثة الزراعية ان تساهم بحل مشاكل كتلك التي تحدثت عنها وتوجيه النضال وأموال الدعم لصالح فئات الفلاحين الفقيرة .

اسماعيل ادعيق :

اود التعليق على موضوع الاقتصاد الطبيعي. في الحقيقة ان التجارب السابقة اثبتت ان الصراع مع الاحتلال يأخذ عدة اوجه وهو للاسف استطاع ان يضرب الزراعة العربية والصناعة المحلية . وكان من المهم الاشارة انهم استطاعوا ضرب الانتاج الفردي ولكن ليس بنفس السهولة والفترة الزمنية التي استطاعوا بها ضرب الانتاج الكبير الزراعي والصناعي. وهذا يعود لعدة اسباب منها ان الانتاج الفردي لا يعتمد على السوق الاسرائيلية. ويمتاز بقلة تكاليف الانتاج لعدم حاجته جهدا عاليا كبيرا .. وبالتالي التركيز على عودة الانتاج الفردي عند الفلاحين هي مسألة اساسية في صراعنا مع الاحتلال. ان العامل او المزارع بامكانه انتاج الكثير من احتياجاته الاستهلاكية بدون تكاليف باهظة

اما النقطة الاخرى فهي ان احد اوجه الصراع مع الاحتلال صراع فكري وحضاري وهذا يفرض علينا التوجه للبحث العلمي الذي يقودنا لعدم الاعتماد على السوق الاسرائيلي وادخال طرق حديثه في الزراعة والصناعة. على سبيل المثال بالنسبة لاستهلاك المزارعين لكميات كبيرة من الاسمدة والادوية. استطاعت لجان الاغاثة الزراعية بترشيد المزارع لاستخدام طرق حديثة ان توفر عليه بحدود ٥٠ دينارا لكل دونم من المواد الكيماوية. النقطة الثالثة اود الاشارة لها وهي رفع شعار استهلاك الانتاج الوطني. يوجد الكثير من المواطنين يفضلون الانتاج الاسرائيلي . وهذا يتطلب ضرورة خلق وعي وطني بضرورة استهلاك ما هو منتج وطنيا حتى ولو كانت اسعارها مرتفعة قليلا .

ان تنمية القطاع الزراعي ستكون اوتوماتيكيا مربوطة بتنمية القطاع الصناعي لان القطاعين مكملان لبعضهما .

سمير حزبون :

أود الاشارة لقضية أثارها الزميل اسماعيل ان استراتيجية التنمية في قطاع الصناعة تختلف عنها في الزراعة ولو اخذنا قانون واحد باتجاه الزراعة كقانون ١٠١٥ الذي ينص على عدم جواز زراعة اكثر من ٢٠ شتلة بدون ترخيص فاننا سنجد، عند تحدثنا عن تنمية شاملة للقطاع الزراعي مئات القوانين التي تعيقها بشكل مباشر. وهنا تظهر نقطة اساسية في الاستراتيجية الزراعية وهي مهمة تشجيع الزراعة الفردية لا سيما وان الملكية في الحيازات في اغلبها ملكية صغيرة . وبالتالي يوجد امكانية لتطوير الانتاج الصغير. انني

ارى بدايات التطوير تكمن في تحسين اساليب الزراعة،زيادة الارشاد الزراعي لتوفير مردود مقنع للمزارع . لذلك فالحديث عن التعاونيات وغيرها في ظل الاحتلال مسألة معقدة وصعبة . نقطة اخرى يوجد مساحات شاسعة في المناطق المحتلة هي بور. وبالتالي يجب تشجيع المزارعين والملاكين بشتى السبل لاستصلاحها وزراعتها . الخص ان تشجيع الانتاج الفردى والارشاد الزراعي للفلاحين هما اساس في استراتيجية التنمية الريفية الزراعية .

فيما يخص القطاع الصناعي هناك عقبات تختلف نهائيا عنها في الزراعة . هناك امثلة نحن تستطيع منافسة الصناعة الاسرائيلية في مجالات عينية محددة ، صناعة فرشات الاسفنج حيث تسوق ٦٠٪ من منتوجاتها في الاسواق الاسرائيلية و ١٠ ٪ في الاسواق المحلية و٣٠٪ للخارج.وهذا يندرج على بعض المنتوجات الاخرى كمصنع الالكترود في الخليل لقضبان اللحام. صناعة ورق تواليت ، كلينكس ويوجد منها في المناطق المحتلة اكثر من ٢٠٠ مصنع اغلبها تسوق في اسرائيل ولهذا قبل فترة اصدرت وزارة الصناعة الاسرائيلية قرارا يجبر كل منتج صناعي ان يكتب اسم الشركة ، وعنوانها والمنتوج ونوعه وحجمه . مثال آخر الصناعات السياحية والتي تفتقد للاسف للاهتمام مثال عيني في منطقة بيت لحم المشهورة تاريخيا بصناعة الصدف وخشب الزيتون. حاليا اذا لم يتم الاهتمام بها سوف تندثر من المنطقة.قبل عام ١٩٦٧ كان يوجد ١٥٠٠ عامل في هذا القطاع والان يعمل فيه ما لا يتجاوز عن ٩٠ عاملا . وبقي مصنع واحد للانتاج في بيت ساحور . وهذا ليس بسبب المنافسة الاسرائيلية بل بسبب منافسة صناعة تايوان . فالعامل هناك يأخذ ٣ دولارات اجرا يوميا مقابل ١٣ ساعة عمل . بالمقابل من هذا نجد عندنا تضخما وانتفاخا في القطاع الخدماتي بشكل ملموس. وبنظرة بسيطة نجد ان نسبه عالية من القوى العاملة تدخل قطاع الخدمات وبالتحديد الفنادق والمطاعم والمنتزهات ومعدل زيادتها الشهرى من ٢-٨ محلات جديدة .

خليـــــل رشمـــــاوى :

أنا اود العودة للحديث عن الفلاحين . لقد تحدث الزملاء عن ارشاد الفلاح للانتاجية والانتاج البديل. ان هذا الحديث نظرى ولكن في الواقع العملي سنواجه مشكلتين اولهما ان الفلاح حتى يعود للعمل في الارض يجب ان يحس بمردود ايجابي لعمله بها . ولا يمكن حل هذه المشكلة الا بدعم الفلاح اما ماديا، لتخفيض تكاليف الاسمدة والبذار او عن طريق الاسعار يرفعها اكثر من السوق قليلا لتوفير مردود. النقطة الاخرى : فلنتذكر السنوات الاولى للاحتلال عندما بدأ الفلاح بالتحول للعمل في داخل اسرائيل ماذا حدث بابنائه. فمن ولد بعد عام ٦٧ ترك المدرسة ولحق آباه ولذا فاعادته للعمل في الزراعة امر صعب ويتطلب ان يقتنع الفلاح نفسه في ذلك . اورد مثالا في الاتحاد السوفييتي بدأوا هناك بتشجيع الانتاج الفردى بالفعل لان ابناء الفلاحين اخذوا يتملصون من انتمائهم الفلاحي بعد تعلمهم. ونحن نواجه نفس المشكلة بجوهرها. وهذا يفسر ما تحدث عنه محرم حول نقص زراعة الحبوب ودواب الحراثة وغيرها من المظاهر . اني ارى ضرورة التفكير في هاتين المشكلتين دعم الفلاح

ليشعر بوجود مردود واقناع أبنائه بالعودة للعمل الزراعي على ضوء تواجد المردود .

محـــرم البرغوثـــــي :

اتفق مع القول ان الفلاح يرى من منظار مصلحته المباشرة. ولكننا سوف لا نختلف ان الوعي يشكل ايضا عاملا اساسيا في الموضوع . الارتقاء بالوعي لفهم معنى الصمود وعدم الهجرة .

في بعض المناطق تمت العودة للارض لظروف موضوعية وهي تفشي البطالة في اسرائيل . وبدأت الاف الدونمات تستصلح. في منطقة غربي القدس على سبيل المثال بيت سوريك ، وفي الجيب . وتشارك المرأة بجزء اساسي في هذه المسألة. الحقيقة ان هذا الجانب ما زال امامه مجال مفتوح وهذا صعب ولكن ممكن العمل من خلال المنظمات الجماهيرية كلجان الطلبة والمعلمين والجامعات للارتقاء بوعيهم لدعم هذا التوجه نحن مضطرين لهذه العودة لان صمودنا مهدد لا يوجد عمل والبديل سيكون الهجرة ، ولذلك يوجد مصلحة وطنية في توعية هذا الجيل بالعودة الى الاراضي ، انا مع مسألة الدعم لهؤلاء الفلاحين وفي النضال من اجل توجيه كل الاموال التي تدخل الارض المحتلة لهـــم .

سميـــر عبداللـــــه :

لا شك ان الحديث توجه نحو التنمية الزراعية وهذا له ما يبرره لان الورقة الاساسية التي قدمت تتعلق بالتنمية الزراعية ولكن من المهم عدم فصل استراتيجية التنمية الزراعية عن استراتيجية التنمية الشاملة ، ولا عزل التنمية الزراعية عن الاطار الذى ستنفذ فيه او ادوات هذه التنمية . ويجب النظر ان هذه العملية سوف تتم في اطار السوق التابع والخاضع كما وصفناه سابقا والسوق بمشاكله الحالية كسوق ضيق ومحصور وتتحكم فيه قوى خاصة في التصدير – منع تسويق مشاكل، تسويق في الاردن ... هذا جانب والجانب الاخر قوى السوق نفسها التي تتحكم في الانتاج اواى مدخولات انتاج لاى عملية تطويرية. اما ادوات التنمية فواضح تماما اننا لا نملك سلطة او دولة وانما شبابا متطوعين ومتحمسين لا اكثر . الجانب الاخر من الموضوع وكما اشرت في بداية حديثي لهذه الندوة العملية الموضوعية التي تتم في الزراعة وهي تحلل الاقتصاد الطبيعي . هذا شيء طبيعي ويتم وفق قانون موضوعي. يعبر عن نفسه في اتجاه عام. لماذا يتحلل الاقتصاد الطبيعي لانه ببساطة اصبح متخلفا عن المرحلة.لم يعد قادرا على تأمين متطلبات الحياة بالنسبة للانسان. لم يتفكك بالصدفة بل لعوامل موضوعية . هناك اشارة في حديث الزملاء غير واضحة . ما هو مفهوم الاقتصاد الفردى ؟. هل هو الاقتصاد السلعي الصغير ام الاقتصاد الطبيعي وهما مفهومان مختلفان ، يتشابه الاثنان في طبيعة العمل الفردى المبذول ولكن في الاقتصاد السلعي يتم الانتاج لغرض السوق اما الطبيعي فلغرض الاستهلاك الشخصي. من الضرورى التفريق بين هذين المفهومين لنعرف جيدا أين نريد ان نتوجه هل الاقتصاد الطبيعي ؟ وهل حقا هذا النمط من الاقتصاد قادر على تلبية احتياجاتنا . ان العودة للاقتصاد الطبيعي لا تشكل تقدما للامام ومن حيث التنفيذ لا يوجد

امكانية اصلا وبعض التجارب التي اشير لها هي تجارب موقتة. ستندثر تحت فعل عملية التطور نفسها لان عملية التطور المعاصرة لا تسمح بالاستهلاك الشخصي فحسب ، من الضرورى وجود فائض انتاج من اجل المبادلة في تصورى هذه نظرة طوباوية وغير واقعية ولن تنجح . لا يوجد لها مقومات الحياة في المدينة والريف تتطلب من الانسان مثلا تمديد كهرباء ،مياه، أجور مواصلات،تعليم . ... ولهذه المتطلبات هو بحاجة الى نقود وسيولة للدفع ولذا فانسان الاقتصاد الطبيعي ممكن ان ينتج ويستهلك من انتاجه بعض الاحتياجات ولكن ليس كلها. ان الاقتصاد الطبيعي كان ممكنا سابقا قبل ان يفرض السوق نفسه على كل العملية الانتاجية وقبل ان تتنوع متطلبات الحياة المعاصرة. ان التركيز على العودة لنمط الاقتصاد الطبيعي ارى فيها مع الاحترام ــ نظرة رجعية اذ ستهدف الى انشاء انسان منعزل في استثماره خاصة طبيعية فردى في تفكيرغير قابل لتقبل اى نظرة تقدمية مما سيزيد في غرس الفردية في المجتمع . اني اوءمن ان هذا لا يمكن ان يطبق لان الاقتصاد الطبيعي مرحلة انتهت في كل البلدان النامية تقريبـــا .

نأتي للمفهوم الثاني وهو الانتاج السلعي الصغير . اني اعتقد ان العودة لهذا الانتاج امر مقبول اذ انه استثمارة صغيرة تعتمد على العمل الفردى ولكنها مرتبطة بالسوق . وهنا اود الاشارة الى ما تحدث به الزميل اسماعيل على ان تكاليف الانتاج قليلة، في الحقيقة لا يمكن ان تكون تكاليف الانتاج في الاستثمارة الصغيرة الفردية اقل منها في الاستثمارة الكبيرة ولكن ممكن ان تتقلص التكاليف في حالة الاستثمارة الاولى اذ لا يوجد بدل قوة عمل مستأجرة فهي تعتمد على العمل الـ الفردى . ان الافضلية عادة للاستثمارة الكبيرة وعلى الرغم من ذلك فالاستثمارة الصغيرة هي الشكل السائد في الزراعة وتأتي المهمة كيف سنتعامل معها نعززها وندعمها . بهذا نكون قد وجدنا العنوان الصحيح كما اشار الزميل بسام وهي تقوم على اكتاف صغار الفلاحين الفقراء . الوضع اصبح محددا استثمارة موجودة قائمة،وفلاحون فقراء يمتلكون مقومات الثبات والصمود متأقلمين مع الواقع الموضوعي الذى يفرضه السوق كل ما هنالك هم بحاجة لتوجيه في زراعة المحاصيل كميتها وتنوعها ، ومن الممكن ادخال عناصر جديدة، ترفع الانتاجية وزيادة المنتوج . وحتى نستطيع تثبيت الايدى العاملة في الزراعة من الضرورى ان ترى ان مردود العمل في الزراعة يشبه المردود في القطاعات الاقتصادية الاخرى وسوف لا يفرق على الامر بشيء ان كان احيانا اقل منه فهناك عامل الارتباط بالقرية سيتجاوز هذا الفرق .

برأيي اكون قد وصلت بحديثي الى العنوان المهم ويبقى ما هي الاساليب وهذا ما سأتركه للاخصائيين في هذا المجال. برأيي ان الاغاثة الزراعية يمكن لها ان تلعب دورا بارزا وستكون بحاجة ماسة لمزيد من تلمس مشاكل القطاع الزراعي الفنية والعلمية والاقتصادية .

سميـــر البرغوثـــي :

بالبداية اود التأكيد على ما قاله الزميل سمير حول الاقتصاد الطبيعي والسلعي الصغير. بالطبـع نحن سنركز على الاقتصاد السلعي الصغير المرتبط بجمهور واسع من فقراء

الفلاحين. عند النظر لهذا القطاع من الضرورى رؤيته ضمن السوق الرأسمالي وتأثره بقوانين الانتاج الرأسمالي وفي هذا الاطار فان اى حديث عن تعزيز وتدعيم الانتاج الفلاحي الصغير بدون الأخذ بعين الاعتبار القوانين الموضوعية التي تتحكم بسير الاقتصاد الرأسمالي وخاصة قانون القيمة سوف لا نصل الى نتيجة مرجوة. فكل الشعارات المتداولة " كزيادة الوعي"و" الترشيد"و "التوجيه" تفقداهميتها وتتحول الى رومانسية وطنية وليس حل واقعي للمسألة. وفيهذا السياق من المهم ان ننطلق بالتفكير من كيفية جعل الانتاج السلعي الفلاحي الصغير ذا مردود اقتصادى. هذا هو الاساس الوحيد الذى سيعمل على عودة الفلاحين الى اراضيهم. اذا من الممكن اختزال المسألة الى مشكلة اقتصادية . فمن حيث الاسعار نلاحظ ان من يفرض مستوى اسعار المنتوجات الزراعية في السوق بالاساس الانتاج الزراعي الاسرائيلي الكبير وكبار تجار الجملة في الاراضي المحتلة وليس الفلاح الصغير وبالتالي لا مجال عن طريق الاسعار لتوفير مردود اقتصادى لصاحب الاستمارة الفلاحية الصغيرة. اذا بتوجب النظر الى الجانب الاخر من العملية الانتاجية وهو تكاليف الانتاج. ولذا يجب ان نركز في البحث عن كيفية تخفيض تكاليف انتاج او تكلفة عوامل الانتاج للاستثمارة الصغيرة لكي يكون عمل الفلاح ذو مردود اقتصادى. وفي هذا المجال اورد بعض الامثلة ففي دراسة لداود اسطانبولي مقدمة في موءتمر التنمية عام ١٩٨١ انه في منطقة الاغوار فان ٣٠٪ من قيمة الانتاج الزراعي يدفعها المنتج الصغير مقابل خدمات تسويقية ضمن عبوات غير مستردة القيمة. الارباح التي يجنيها منتجو اشتال الخضار والفواكه اى الرأسماليين الزراعيين تتعدى ثلاثة اضعاف التكلفة الحقيقية، هاتين نقطتين هامتين يضاف اليهما اسعار الاسمدة ،الالات المستخدمة مواد كيماوية من هنا ارى ان الاغاثة الزراعية يمكن ان تلعب دورا في تخفيض تكلفة الانتاج للاستثمارة الصغيرة. واتصور حسب رأيي وهذا قابل للنقاش طبعا ان الجمعيات التعاونية رغم صعوبة انشاءها وتعقدها لانها ترتبط بجوانب قانونية ودستورية ووجود هيئات مشرفة عليها بالاضافة للامكانيات تشكل المدخل الوحيد لتخفيض تكلفة عوامل الانتاج ـ طبعا الجمعيات التعاونية بشقيها التسويقية والانتاجية. انه من الضرورى توجيه العمل على دفع الفلاحين للانخراط في جمعيات تعاونية قدتكون بطاقات وامكانيات صغيرة جدا في البداية وتكثيف الدعاية والتحريض السياسي لكي تتوجه معظم اموال دعم القطاع الزراعي الى الانتاج السلعي الفلاحي الصغير. ومن الضرورى الانتباه على ضرورة المحافظة على طابع التعاونيات الفلاحي الصغير خوفا من هيمنة كبار الملاك والرأسماليين الزراعيين عليها وتجييرها في خدمتهم. ان التعاونيات اداة مهمة من ادوات تعزيز ودعم القطاع السلعي الفلاحي الصغير. ان الوضع يختلف في قطاع الصناعة والخدمات اذ موضوع التعاونيات في هذه القطاعات صعب ومعقد ولا ارى فيه مردود عملي واضح على الاقتصاد الوطني. وعليه يجب ان تتركز استراتيجية التنمية في التنمية الريفية الزراعية حيث ٤٦٪ من سكان الضفة الغربية يعتمدون على القطاع الزراعي و ٣٧٪ من الناتج القومي الاجمالي هو في هذا القطاع . مع الاخذ بعين الاعتبار القطاعات الاخرى. انه من الضرورى التركيز في

استراتيجية التنمية الزراعية على البعد الطبقي اى القطاع السلعي الفلاحي الصغير ولهذا ايضا بعد سياسي حيث يحتوى على نسبة كبيرة من العاملين المطلوب ابقاؤهم في الارض بالاضافة الى كل ذلك فان هذا ينسجم مع ما حددناه لمفهوم التنمية في الارض المحتلة وهو تقليل ارتباط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الاسرائيلي. واعتقد ان الريف يشكل اكثر نقاط الارتباط الاقتصادى باسرائيل حيث اصبح مصدراً للايدى العاملة الرخيصة في الاقتصاد الاسرائيلـــي .

عصام عـاروري :

انا اتفق مع الزميلين في معالجتهم في عدم العودة للانتاج الطبيعي. وأود ان اشير الى نقطةهامة وهي موضوعة العمل في اسرائيل وتطرح احيانا وكأنها ذاتية يذهب العامل لاسرائيل بقناعته وضد مصلحته ويرجع للارض بنفس الاسلوب . هذه نظرة خاطئة. واستشهد بتصريحات لغورون منسق شؤون الارض المحتلة وردت في الطليعة وهي ان امام تزايد البطالة في اسرائيل على العمال اليهود ان يحلوا محل العمال العرب لان لهؤلاء اراضي يمكنهم الرجوع لها اما الاسرائيلي فلا بديل لديه . وهذا خطأ فالانتاج الزراعي في كثير من المناطق ولاسباب المصادرة اصبح غير منتج فزراعة الحبوب في الجبل مثلا لا يوفر مردودها ثمن بذارها ولذلك ترك الارض ليس مسألة ذاتية وانما موضوعية ولا يمكن ان نعالجها من مدخل ذاتي. من الضرورى تطوير بعض الاشكال القائمة وتلمس المشاكل العينية التي يواجهها المزارعون وبهذا الصدد تحضرنا تجربتان للاغاثة الزراعية تجربة وادي فوكين وتجربة بيت سوريك تم التعامل في قضايا عينية ملموسة وانتجت ثمارها . ففي وادى فوكين تم استخدام وسائل جديدة في الزراعة ، استخدام المياه بشكل جيد، تقليل العمل المبذول مع نتائج احســن وهذا بفضل التعبئة الجماهيرية التي قادتها الاغاثة الزراعية بدون حاجة لامكانية ضخمة ففي بيت سوريك وقرى شمال غرب القدس. تم التعامل بقضية علمية تتعلق بتصدير الخوخ والبرقوق.

ان هذه التجارب الناجحة رغم اهميتها غير بارزة في المناطق المحتلة. ان هذا الاسلوب القائم على التعبئة الجماهيرية واشراك المعنيين انفسهم والتعامل مع القضايا العينية دون تعميم استنتاجات مسبقة يتطلب توفير عدد من الشروط يجب اخذها بعين الاعتبار .

أولا لو اخذنا تجربة الاغاثة الزراعية لوجدناها محدودة ومبتدئة وعليه فمن الضرورى عدم الوقوع في اخطاء وقعت فيها اطر جماهيرية اخرى والتي انجرت وراء الشعار السياسي على حساب القضايا اليومية الملموسة . كما حدث في العمل التطوعي بعد ان وصل الذورة بدأ يتراجع للانشقاقات المتتالية القائمة على اسس سياسية.

وثانيا التعامل مع القضايا العينية ضمن توجه وطموح عام واعتبارها تراكمات تمهد لخلق اطار عام وهيئات عامة تنظر الى مسألة التنمية بشكل اوسع وبهذا يتم تنظيم التجارب الفردية المتفرقة بصورة افضل وبالتالي خلق اسس لتعاونيات ذات طابع جماعي. تؤدى الى خلق تكامل في مختلف القطاعات. وهنا اشير الى اهمية الصناعة ايضا في هذه العملية اذ يجب التوجه ومحاولات التحكم بنشاطات

مناعية تخدم القطاع الزراعي وتكمله ويوجد تجارب في هذا المجال كمصنع الجنيدى للالبان على سبيل المثال حيث باعتماده على القطاع الزراعي بدأ يشكل منافسا جديا لشركة تنوفا الاسرائيلية وهذا الامر يجب ان ينطبق على صناعات مشابهة تتعلق بالحمضيات والبنـدورة ... الخ

ان هذه الصناعات تؤدى الى تقليل ازمات ممكن ان يواجهها القطاع الزراعي وتوفر احتياجات اسهلاكية بنفس الوقت دون الارتباط بالسوق الاسرائيلـــي .

محـرم البرغوثـي :

في الحقيقة ما اردت قوله هو ان تحول الفلاحين من موقع عمل الى آخر هو نتاج لتاثير الاحتلال. لقد رأينا في اعوام ٦٧ — ٦٨ ولاول مرة في المناطق المحتلة تم استيراد الاف اطنـان الزيت الاسباني والايطالي مما ادى لكساد زيت الزيتون والذى يشكل عماد الاقتصاد الزراعي في الاراضي المحتلة. ان تحول الفلاح للعمل في داخل اسرائيل لم يكن لرغبة ذاتية. كان نتيجة خلق ظروف قسرية لتحوله. بخصوص التعاونيات التي طرحها سمير والتي تختلف في الزراعة عنها في الصناعة. واقترح ان تكون ندوة خاصة لبحث التعاونيات في الصناعة وممكن ان نقف عند تجربة تعاونية متين في منطقة رام الله والذى اعتقد حسب رأيي انها تشويه للمفهوم النموذجي للعمل التعاوني في الصناعة. اما في مجال التعاونيات الصغيرة في الاراضي ففي احد الابحاث التي قدمت للندوة الفكرية حول التنمية في بيرزيت احتوت على نماذج لاربع تجارب قامت بها لجان العمل التطوعي وهذه التجارب جديدة وناشئة ويمكن الاستشفاف من هذه التجارب ان موضوع الملكية احدى المشاكل التي تواجه العمل التعاوني حيث الملكية مفتتة ومتفاوتة واقترح ان يجرى التركيز على كيفية ايجاد حلول لتعاونيات ضمن اطار هذا النمط من الملكية .

سميـــر عبدالله :

أود الاشارة الى نقطة أرى ضرورة تسليط الضوء عليها في مجال دعم القطاع السلعي الصغير، وهي قضية التسويق اذا تركز نشاط الاغاثة الزراعية وكل الهيئات التطوعية على مجال الانتاج ومدّ خلات الانتاج وتحسينها من الممكن في هذه الحالة ان يأتي الدمار من السوق وهذه النقطة الذى اشار لها سمير فيما يتعلق بالتكاليف المقدرة ب ٣٠ ٪ من نسبة الانتاج الزراعي نذهب مقابل خدمات تسويقية واعتقد ان هذه النسبة تتزايد ونحن نرى نشاط السماسرة والوسطاء وتجار الجملة في استغلال صغار الفلاحين يتفاقم وهذا يمكن ان نتلمسه ففي الوقت الذى بالكاد يستطيع الفلاح سد تكاليف الانتاج نجد في سوق الخضار اسعار المنتوج الزراعي مرتفعة، اين تذهب هذه الفروق. وانا متأكد لو ان ٨٠ ٪ من اسعار المنتوج الزراعي تذهب للمنتجين الحقيقيين لكان وضعهم احسن بكثير . ولذا من الضرورى التفكير بحل مسألة التسويق، ايصال الانتاج الى المستهلك دون وساطة الوسطاء والاسواق التقليدية انها مشكلة جوهريـــة .

اسماعيـل ادعيـــق :

اود التعليق على بعض النقاط التي وردت

بخصوص التعاونيات الزراعية ، انه من الواجب دعم كافة المناطق والمجالات وفق الظروف الخاصة والملموسة. مثلا بعض المناطق نحتاج الى انتاج بيتي لتوفر الامكانيات فمثلا لو ان ٣٠ ٪ يمكن ان يعيشوا على الانتاج البيتي من الضروري دعمهم .اذا حسبنا مثلا ان الانتاج السلعي يعتمد ٥٠٪ من السكان فليكن وبهذا الاسلوب نعمل على تقليل الفجوات في النقص ان قرى رام الله مثلا التي كانت تورد منتجاتها لرام الله حاليا تستوردها من رام الله. وبالتالي ممكن حل المسألة عن طريق الانتاج البيتي وهذا لا يتطلب جهد . فالعامل ممكن ان يستمر في مصنعه وان نقوم عائلته بانتاج المزروعات البيتيـــة .

ايجاد التعاونيات الزراعية ممكن ان ينجح في مناطق محددة تتوفر فيها عناصر الانتاج الرئيسية ، توفر المياه، الارض ، الامكانيات. ولكن هناك مناطق اخرى لا يمكن ايجادها. وبالتالي لا يمكن تعميم ذلك اذ يمكن ان تنجح في الشمال والغور وغزة ولاتنجح في المناطق الجبلية. كذلك من المهم جدا في هذه العملية مساهمة الجميع والمقصود ان لا تقتصر التنمية على المختصين في هذا المجال فالنقابات العمالية والمنظمات النسائية يمكن ان تساهم في العملية التنموية. ان الجمعيات التعاونية القائمة تعاني من قيود من قبل الاحتلال. بالاضافة الى ذلك انها تعاني من فجوة بينها وبين الفلاح وعدم الثقة نتيجة الممارسات التي تراكمت عبر السنوات. واذا اردنا نحن انشاء جمعيات جديدة سنضع انفسنا في موضع عدم الثقة مع المزارع. فتجديد الثقة عند المزارع بالعمل التعاوني تحتاج الى وقت وامكانيات. عدا عن ذلك فان هذه الجمعيات ستبقى مقيدة بنفس القيود الاردنية والاسرائيلية التي تحد من محاولة منع البرجوازية من الو عملية صعبة جدا. كذلك يجب ا مهمة اغفلناه وهي اننا تغلب احيانا في مو التنمية العامل الطبقي على العوامل الاخرى كمسألة التعامل مع المزارع الصغير ام المزارع الكبير ؟ فحين يتعرض احدهم لتهديد بالمصادرة فاننا نق الى جانبه ، مهما كان وضعه ،حيث اننا من منظور وطني علينا المحافظة بقدر ما نستطيع على الارض، رغم انه هو شخصيا قد لا يتأثر كثيرا لذلك . قضية اخرى هامة وهي ضرورة استغلال البطالة في الوقت الراهن لتعميق ارتباط الارض بالانسان. عن طريق رفع الانتاجية ، تطوير الانتاج. .وارشاد الفلاح لاستخدام طرق حديثة لكي يشعر ان عمله في الزراعة ذا مردود ، وهذا الوضع حاصل في منطقة الغور اذ رغم بعض الضربات الاقتصادية ما زالوا متمسكين بالانتاج الزراعي وهذا يعكس مدى ارتباط الانسان بالارض .

بسـام الصالحـــي :

في الحقيقة وقبل ان نلخص الموضوع ، اود اضافة نقطتين :

اولاهما مرتبطة بالنظر للطبيعة التي تميز عقلية الفلاح ، بما يحكمها من تردد وتذبذب ، وخوف شديد من المغامرة ، مما يلزمنا بالنظر الى ما نراه من توجهات للتنمية الريفية، كعملية طويلة المدى ، ويدخل في صلبها عنصر المثابرة الثورى ، وعدم تبسيط هذه العملية في حدود رسم الخطط فقط ، خاصة وان مظاهر التمايز الطبقي ، والتخلف في طبيعة العلاقات

السائدة في الريف ، والذهنية العشائرية ، لا زالت تتواجد بقوة في مجتمعنا الزراعي .

وثانيهما ، ضرورة تركيز الاولويات في توجهاتنا للتنمية الريفية ، بما يتناسب مع دراسة تفصيلية ، لواقع القطاع الزراعي والمشاكل التي تجابهه ، وارغب في التركيز هنا ، على مسألة الملكية في الريف ، كعنصر هام جدا لدى اعتماد استراتيجية محددة في ذلك . لقد اشارت بعض الدراسات الى ان حوالي ٣٨٪ من الارض الخاصة ، ترجع ملكيتها الى ٤٩٠ شخص ، بينما ان الغالبية العظمى لا تملك سوى ٢٨ ٪ من الاراضي ، وهذه التي تشكل الجمهور الاساسي والاوسع الذي ينبغي التوجه اليه حتى في احسن الاحوال من تنظيم هذا الجمهور واقناعه بالتعاونيات والانتاج السلعي البسيط ، فهل يمكن ان يقودنا ذلك الى تحقيق الهدفين الاساسين اللذين اشير اليهما هنا (١) ١) تأمين المقدرات الاقتصادية الضرورية للمزراع في ارضه و٢) تأمين وقف مجابهة لتغلغل الاسرائيلي في الزراعة المحلية؟ .

انني اعتقد ان من الواجب اجراء دراسة اكر تفصيلية لعدد من القضايا اذا ما اردنا ان تكون توجهاتنا اكثر علمية ، (مع ملاحظة ان ذلك لا يفترض وقف اى نشاط راهن و تقييمه بشكل دائم وتحسينه وصولا الى تحديد دقيق للتوجهات) ، ومنها كيفية التعامل مع مسألة الملكية في الريف ، بما يرافقها من تعقيدات ليست اجتماعية فقط ، وانما علمية بحتة ايضا ، مثل توزع هذه الاراضي ، خصوبتها ، نوع الانتاج فيها وما طرأ عليه من تغييرات ..الخ

كذلك دراسة جدوى قصر التنمية الريفية على توجه واحد كاستراتيجية ، خاصة في ظل التشابك الاجتماعي المعقد في الريف وطبيعة حيازة الارض .

انني اعتقد ان التنمية الريفية تحديدا ، تستلزم تنوعا في الاساليب والتوجهات بما يراعي خصوصية نظام الملكية ، بما لا يستثنى مثلا التطوير التقني في الزراعة ، وايجاد مدخل ملائم للعمل مع المالكين المتوسطين ،وجزءا من كبار المالكين ، وفي نفس الوقت المحافظة على الا تتحول الجمعيات التعاونية الجديدة الى نموذج مشابه للجمعيات القائمة

ان تركيزنا على ان المدخل الاساسي هو التعاونيات هام جاد ، وضروري ، كما هو ضروري البحث في الاشكال الملائمة لهذه التعاونيات انسجاما مع واقعنا المحلي ـ الامر الذى ـ يحتاج الى وقفة مفصلة للنموذج الذى نتصوره ، وهذا مالم نتمكن منه في هذه الندوة نظرا لضيق الوقت .

اننا نعتقد ان الشيء الاساسي ، الذى ابرزته ندوة اليوم ، هو تركيزها على المحتوى الاجتماعي الطبقي لعملية التنمية ، الى جانب محتواها الوطني ، وان اية تنمية ، اذا ما اريد لها ان تخدم فعلا الصمود الوطني وتؤدى الى تطويره نحو مستوى اعلى ، لا يمكن ان تنفصل عن مصالح اكثر الفئات الاجتماعية تضررا من الواقع القائم والمستعدة للتضحية من اجل تغييره ، وكما انه لا يمكن معاملة اى تطويراو تحسين على انه تنمية ، بمعزل عن تحديد طبيعة القوى المستفيدة منه ومردوده الوطني الكفاحي .

فان ايجاد نموذج محدد "للتنمية" في المناطق المحتلة امر ممكن شريطة مراعاة الخصائص الاستثنائية للمناطق المحتلة التزام المعيار المشار اليه اعلاه لهذه العملية . ان تحديدا اكثر لهذه الاستراتيجية تستلزم دراسة

اكثر تفصيلية للبنية القائمة في الريف والصعوبات التي يعانيها او التي يسببها الاحتلال.

وهذا من الممكن ان يشكل مادة المدونة اللاحقة في "الكاتب".

---

* المشاركون في الندوة :

- سمير عبدالله: دكتور في الاقتصاد السياسي ، خريج جامعة براغ ، تشيكوسلوفاكيا ، ومدرس الاقتصاد في جامعة النجاح الوطنية نابلس
- سمير حزبون : دكتور في الاقتصاد ، خريج جامعة براغ ، تشيكوسلوفاكيا ، ومدرس في دائرة الاقتصاد بجامعة بيرزيت .
- خليل رشماوى : دكتور في العلوم البيولوجية ، من خريجي الاتحاد السوفياتي ، ومدرس في دائرة العلوم الحياتية في جامعة بيرزيت.
- اسماعيل ادعيق: ماجستير في الهندسة الزراعية ، من خريجي جامعات الاتحاد السوفياتي ، واحدمسؤولي اتحاد لجان الاغاثة الزراعية في الضفة الغربية ، وقطاع غزة .
- سمير البرغوثي : ماجستير في الاقتصاد السياسي ، خريج جامعة براغ ، تشيكوسلوفاكيا .
- عصام العاروري : خريج دائرة علم الاجتماع في جامعة بيرزيت ، محرر في صحيفة الطليعة المقدسية .
- محرم البرغوثي : رئيس اللجنة العليا للعمل التطوعي في الضفة الغربية وقطاع غزة .
- بسام الصالحي : خريج دائرة علم الاجتماع في جامعة بيرزيت ، عضو هيئة تحرير الكاتب .

تصريح نعيم الأشهب، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفلسطيني:

«بيان الاخوة في فتح، الموعود، يقرر جدية المباحثات لاستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية»

نشرت الزميلة ـ الاتحاد ـ تصريحا لنعيم الاشهب عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفلسطيني ، وممثل الحزب في مجلة " قضايا السلم والاشتراكية الصادرة في العاصمة التشيكوسلوفاكية براغ هذا نصه " :

في ضوء ما جرى نشره ، مؤخرا ، في بعض الصحف العربية ، الصادرة في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، من انباء حول " اجتماع براغ بين ممثلي كل من حركة " فتح" والحزب الشيوعي الفلسطيني و" الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين" والتي خلقت الانطباع بأن تقدما ما قد تحقق في المساعي لاستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية فانني ارى من واجبي الوطني ان اشير الى ان هذه الانباء تعكس تفاؤلا مبكر وقبل اوانه ، مما قد يضعف يقظة الجماهير الفلسطينية وبخاصة في الاراضي المحتلة ويحد من مساهمتها في الضغط من اجل انجاز هذا الهدف النبيل والمصيري على الاسس السليمـــة .

وللحقيقة فانه لم يتم في اطار هذا اللقاء اي تقدم يذكر بشأن امكانية استعادة الوحدة الوطنية. واننا من جانبنا ،ممثلي الحزب الشيوعي الفلسطيني ، قد اكدنا على ضرورة الغاء اتفاق عمان لفتح الطريق امام الحوار الجاد لاستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية على اساس العودة الى قرارات الاجماع الوطني وخاصة قرارات الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني . وان هذا اللقاء ، شأن غيره من اللقاءات التي تجرى بين حين وآخر ، قد اقتصر على تبادل وجهات النظر وتحيّن اية امكانية للوقوف في وجه الهجوم المغرض الذى يشنه النظام الاردني المتآمر على حقوق شعبنا وقبل كل شيء حقه في تقرير مصيره واقامة دولته الوطنية المستقلة .

ولقد اكد الاخوة ممثلو" فتح" ، من جانبهم ، بأنهم بصدد اصدار بيان يحدد

موقفهم من " اتفاق عمان" والمعركة التي فتحها الملك حسين ضد منظمة التحرير وقيادتها وضد حقوق الشعب الفلسطيني •

وفي ضوء هذا البيان وما سيتضمنه ستتحدد امكانيات اية محادثات جدية لاستعادة الوحدة الوطنية مؤكدين اننا ، الشيوعيين الفلسطينيين ، كنا ولا نزال في مقدمة الداعين والعاملين من اجل استعادة الوحدة الوطنية على الاسس السالفةالذكر، اسس العداء للامبريالية والاحتلال الاسرائيلي• وان الامر يتوقف الان الى حد كبير على الموقف الذى ستتخذه قيادة " فتح" وخاصة بعد ان اوصل اتفاق عمان قيادة م•ت•ف• الى الطريق المســـدود •

والجدير بالذكر ان بعض الصحف المحلية ، كانت ابرزت في صدر صفحاتها الاولى ، وعلى مدار ايام متتالية ، نبأ اجتماع ممثلي فتح والجبهة الديموقراطية والجزب الشيوعي الفلسطيني في براغ ، مشيرة الى تقدم في المحادثات وتبنيها لعدد من الاجراءات المشتركة ، كما ان بعض هذه الصحف نسبت هذه الانباء الى المتحدث الرسمي باسم منظمة التحرير الفلسطينية في تونس احمد عبد الرحمـــن •

ورغم التأكيد على ان شيئا من ذلك لم يحدث الا ان تأكيد نعيم الاشهب الذى نشرته الاتحاد في عددها الصادر يوم الجمعة ١٩٨٦/٢/٢٨، جاء ليزيد الامر وضوحا وليؤكد ان الحوار ممكن ، والاتفاق على خطوات لاعادة اللحمة لمنظمة التحرير بالامكان تحقيقه ، اذا توفرت النية الصادقة والتوجه الجاد نحو ذلك ، واول بادرة حسن نية ، تتوقف على اعلان فتح والقيادة الرسمية موقفها الواضح من اتفاق عمان ، ووقف الانحدار نحوالانظمة المرتبطة بالادارة الامريكية ومشاريعها الاستسلامية ، فيما عدا ذلك ، تظل التحركات التي أُعلن عنها تمنيات وتفاؤل سابق لاوانـــه اذ ان رفض النهج الذى ادى الى انشقاق منظمة التحرير، سوف يظل يشكل "المدماك" الاول في بناء وحدة منظمة التحرير على اسس كفاحية ووطنية •